



ويصاب المستثمرون الخليجيون بمزيد من الصدمات بان اموالهم في مصر سحوب في امان. وفي 2011 اعنت محممه صعهه بيد سلسلة متاجر «عمر أفندي» الى مستثمر سعودي بعدما انتقد البعض صفقة البيع قائلين إنها بئمن بخس. وقال عبدالله بن محفوظ، رئيس مجلس الأعمال السعودي - المصري، ان قضايا مماثلة أثنت أثرياء سعوديين عن شراء أصول في مصر. وأضاف: «أنا واثق في أننا سنرى بسبب هذا القانون تدفقا في الاستثمارات لن يقل عن 15 بليون دولار في السنوات الثلاث القادمة لأن هناك فرصا ضخمة في قطاعات الصلب والتعدين والمصانع التي تعتبر الأكبر بالشرق الأوسط».

ومن المرجح ان يثير القانون غضب نشطاء ومحامين يقولون إنه سيزيد من الفساد. وقال مصطفى بسيوني، الاقتصادي في معهد «سيجنت»: «على رغم ان القانون السابق على هذا التغيير كان يساء استغلاله باستمرار وبدرجة كبيرة... فإن هذا التعديل يزيل فعليا جانبا من الإشراف القضائي والمدني على الصفقات الحكومية». وهناك قلق من ألا تجد الشركات التي لن يحالفها الحظ في الفوز بالصفقة سبيلا قانونيا للطعن في قرارات الحكومة.

وقال مايكا مينيو بالويلو، الباحث في مجموعة «بلاتفورم لندن» التي تركز على قضايا العدالة الاجتماعية والبيئية، ان القانون الجديد سيضعف الإشراف الديموقراطي. وأضاف ان القانون لا يتضمن «آلية أو وسيلة تتيح للمواطنين التدخل ومنع الفساد او الطعن في انتهاكات القانون والعقود الجائرة». وتابع: «إذا كنت مستثمرا خلوقا لن يكون هذا في صالحك لأن هذا سيدخلك في مواجهة مع مستثمرين آخرين ينتهكون المعايير البيئية ولا يدفعون أجورا مناسبة».

وفي الوقت الحالي سيكون القانون على الأرجح بمثابة مبعث ارتياح للمستثمرين الذين تأقلموا مع عقبات تبدأ بضعف البنية الأساسية وتنتهي بالبيروقراطية الخانقة. وقال عزت عودة، رئيس هيئة قضايا الدولة، لصحيفة «الأهرام» ان الحكومة المصرية واجهت 37 قضية تحكيم محلية ودولية قيمتها 14.3 بليون دولار في السنوات الثلاث التي أعقبت انتفاضة 2011. ومن بين الشركات التي واجهت عقبات قانونية في مصر «سيمكس» المكسيكية العملاقة للأسمت و«سنتامين» للذهب والمسجلة في لندن.